حوليات آداب عين شمس المجلد 51 (عدد إبريل – يونيو 2023)
http://www.aafu.journals.ekb.eg
(دورية علمية محكمة)
جامعة عين شمس
كلية الآداب

السياسة الضريبية في متصرفية الأحساء ومجتمعها في ضوء الوثائق العثمانية

مشاعل بنت عبدالله بن إبراهيم الملحم*

جامعة الملك سعود/ كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية/ قسم التاريخ
Mashel.mulhem1@hotmail.com

تاريخ الاستلام: 2022/3/9
تاريخ قبول البحث: 2022/4/14
تاريخ النشر: 2023/6/30

المستخلص:

انعكس الضعف العثماني الذي عانته أجهزة الدولة العثمانية على مختلف سياساتها، ومنها السياسة الضريبية المطبقة في ولاياتها العربية، ومن هذه الولايات متصرفية الأحساء ذات التبعية المتأرجحة بين ولايتي بغداد والبصرة، فقد حدّدت الدولة العثمانية السياسة الضريبية فيها، ولكنها أنتجت صدمةً مجتمعية، أدّت إلى مصادمات بين فئات المجتمع والسلطة العثمانية، رفضها الأهالي، لعجزهم وعدم مقدرتهم على تحقيقها، كما تكاتف المجتمع في سبيل التخفيف من معاناة فئاته من هذه السياسة المجحفة، التي أدّت ببعض أهلها إلى الهجرة من ديارهم إلى البحرين، هربًا من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، وتحمّلهم أعباء مالية تجاوز قدرتهم المادية.

اتبعت السلطة العثمانية نظامين أساسيين: نظام الأمانة، ونظام الالتزام، وقد فشل كلاهما، فتراجعت الأوضاع الاقتصادية. واختلف تقدير الضرائب من متصرف إلى آخر، ولم تكن السياسة الضريبية العثمانية في متصرفية الأحساء سياسة ثابتة ولا واضحة. وقد فرضت السلطات العثمانية في الأحساء أنواعًا من الضرائب والرسوم، أهمها: ضريبة الويركو (الضريبة الشخصية)، وضريبة المواشي (الكودة)، ورسوم الكرنتينة (الحجر الصحي). فكان لهذه السياسة الضريبة أثر قوي في الوجود العثماني في المنطقة.

الكلمات المفتاحية: السياسة الضريبية، مجتمع الأحساء، الضرائب، أنظمة تحقيق السياسة الضريبية.

© جميع حقوق الطبع والنشر محفوظة لحولية كلية الآداب – جامعة عين شمس 2023.

المقدمة

تباينت السياسات التي اتبعتها الدولة العثمانية في مختلف ولاياتها العربية، ولذا كانت سياسات ضعيفة هشة، وهي نتيجة حتمية لما كانت تعانيه الدولة من تفاقم الأزمة المالية التي نتجت بعد حرب القرم، وأدّى إلى فشل هذه السياسات في تحقيق الأهداف المرجوّة منها، وهي تقوية الوجود العثماني، وإثبات قوة الدولة العثمانية، خاصة أمام تنامي النفوذ البريطاني في منطقة الخليج العربي. ومن أهمّ هذه المتصرفيات متصرفية الأحساء التي كانت تبعيتها متأرجحة بين ولايتي بغداد والبصرة، إذ كان من شأن هذا التأرجّح تدهور أحوالها.

وتأتي أهميتها من أنها من أغنى المناطق الاقتصادية بالعائدات المالية، كما تعود الأهمية الاقتصادية للواء الأحساء من أنه أهمّ جزء من أجزاء شرق الجزيرة العربية، ولا يضاهيه أي جزء في ذلك الجانب، كما أنه أكبر الواحات التي تعتمد على المياه الطبيعية الغزيرة المتفجّرة من العيون. وقد اتّضح الاهتمام العثماني بهذه المنطقة من خلال المراسلات والتقارير.

المدخل:

بدأت ملامح السياسة الضريبية العثمانية المفروضة على مجتمع متصرفية الأحساء تتّضح من خلال تعليمات مدحت باشا، والي بغداد، والمخطط الأول للحملة العثمانية، وكان من أهمّها: دفع الضرائب المفروضة، وهي الضرائب الشرعية الإسلامية المتمثّلة في العشر لمحصول الأراضي الزراعية، والزكاة الشرعية المفروضة على الإبل والأغنام على القبائل المطيعة للدولة العثمانية. كما نصّت تعليماته على أن الضرائب ستؤخَذ منهم حسب الأصول، ولن يرهِق الأهالي بالضرائب الأخرى، من أجل كسب ولائهم، وبثّ الطمأنينة في نفوسهم[1]. وعلى أساس هذه السياسة التي أقرّها العثمانيون يناقش البحث موضوع "السياسة الضريبية في متصرفية الأحساء ومجتمعها في ضوء الوثائق العثمانية" من خلال الكشف عما يلي:

- بداية تحديد السياسة الضريبية العثمانية وموقف مجتمع متصرفية الأحساء منها.
- أنظمة تحقيق السياسة الضريبية العثمانية وأثرها في مجتمع متصرفية الأحساء.
- دور مجتمع متصرفية الأحساء في مواجهة السياسة الضريبية العثمانية.
- أوجه السياسة الضريبية العثمانية.

بداية تحديد السياسة الضريبية العثمانية وموقف مجتمع متصرفية الأحساء منها:

بدأ تحديد السياسة الضريبية في متصرفية الأحساء منذ الإعداد للحملة العثمانية عام 1871م/ 1288ه على الأحساء للسيطرة عليها، بتنفيذ استراتيجية معلنة نصّت على "احتواء المجتمع وتقوية الروابط"[2]. فقد أوصى والي بغداد مدحت باشا قائدَ الحملة محمد نافذ باشا عدّة توصيات، منها: ضرورة تقديم شرح مفصّل لفئات المجتمع عن أهداف الحملة العثمانية، والتأكيد أن هدفها ليس هدفًا ماديًا، فهدفها ليس جمع الأموال منهم، ولا فرض الضرائب والرسوم، عدا الزكاة

الشرعية[3]، وهي ما قرره الشرع الإسلامي، ويتمثّل في "العشر" لمحصول الأراضي الزراعية، وزكاة الإبل والأغنام على القبائل الموالية للدولة العثمانية، وأن الضرائب ستؤخذ منهم حسب الأصول، ولن يرهق كاهل الأهالي بالضرائب الأخرى، من أجل كسب ولائهم، وبثّ الطمأنينة في نفوسهم[4]. ومما أكّده مدحت باشا كذلك أن ما سينفّذ في أول الأمر هو تحصيل عشر التمر، لأنه أساس المحاصيل، سواء كان نقدًا أو عينًا. أما أعشار الأرز فسوف يشرع فيها في هذا الموسم.

وأكّد أيضًا من جانب آخر أن زكاة حيوانات مجتمع البادية لن تُؤخَذ في هذه السنة؛ بسبب الاضطرابات الواقعة. وما أخذ فقط هو إبل بعض العشائر الموالية، ومقدار ضئيل جدًّا نقدًا حسب رضائهم[5]، كما أكّد أن الهدف من هذه الحملة هو المحافظة على حقوق المجتمع، وإقرار الأمن والاستقرار والعدل في المنطقة، كما أوصى الجنودَ العثمانيين بضرورة إظهار الاحترام والتقدير لفئات المجتمع كافة، وعدم التعرّض لهم بسوء[6].

ومما جاء في تقرير مدحت باشا المرفوع إلى السلطات العثمانية العليا كذلك، هو الشروع في عملية مسح شامل لجميع أنواع الضرائب والرسوم، التي كانت فئات المجتمع تدفعها، مع حصر الموارد المالية بالاستعانة بأهل الخبرة من الأهالي، وبالتعاون مع موظفي الدولة العثمانية المالية[7].

مثّل الإعلان عن السياسة الضريبية العثمانية تعهّدًا عثمانيًّا لفئات المجتمع، لبثّ الطمأنينة بينهم، إلا أن هذه السياسة لم تطبّق؛ مما سبّب صدمة اجتماعية للمجتمع، فقد فرض عليهم ضرائبَ غير الزكاة الشرعية المستحقة على تمور المنطقة، وذلك عائد إلى النفقات الضخمة على العثمانيين عند استقرارهم في المنطقة، التي أجبرتهم فيما يبدو على إنكار ما تعهّدوا به للأهالي.

لقد كان من شأن فرض هذه الضرائب والرسوم غير المبرّرة شرعًا أن فئات المجتمع عجزت عن دفعها، فوقعت مصادمات مع السلطة المحلية، وإضرابات قام بها الأهالي، تعبيرًا عن رفضهم وعجزهم وعدم مقدرتهم على مواكبة هذه التغيّرات، ومن مظاهرها قفل الدكاكين، والتوقف عن ممارسة أعمالهم، ورفع شكاوى لنظارة المالية بإستانبول، وهدّدوا في حالة عدم الاستجابة لشكاواهم أن يتخلّوا عن ممتلكاتهم، ويتركوا مساكنهم، ويلحقوا بالبدو القاطنين بأطراف البلدة وظاهرها[8]، فضلًا عن ذلك كان الأمن المجتمعي غير المستقرّ، واضطراب الأوضاع وتدهورها، في ظلّ استمرار الغارات القَبَلية، وما تسبّبه من أضرار لحاضرة المجتمع، الذين ألزموا بدفع الضرائب للسلطة العثمانية، وفي المقابل لم تجد فئات المجتمع ما تحتاج إليه من الأمان على أرواحهم وأموالهم، والعيش حياةً مستقرةً كريمة[9].

والحقيقة التي لا بد لنا من الإقرار بها هي أن المجتمع أصيب بخيبة أمل، نتيجة تناقض الواقع الاجتماعي مع ما جاءت به السياسة الضريبية العثمانية من تعهّدات وضمانات؛ ففي تقريره المرفوع إلى السلطات العثمانية العليا – والذي أكّد تجاهل السلطة للسياسة الضريبية التي أعلن عنها عند دخول العثمانيين للمنطقة – قال مدحت باشا: "... وتتمثّل محاصيل هاتين المنطقتين في التمر والأرز. ومن المعروف منذ القديم أخذ العشر من هذه المحاصيل. وإذا كان الخمس والربع والثلث قد أخذ في عهد فيصل وفي فترات أبنائه، فإن ذلك يعتبر من سوء الاستعمال. وقد تسبّب ذلك في الشكوى

الواقعة من الأهالي، أو الخراب الذي اجتاح البلاد. أما نحن فقد أصدرنا قرارًا في السابق مفاده أخذ العشر فقط من المحاصيل، على الوجه الذي به الأصول القديمة المشروعة"[10].

ومما ذكر كذلك، ويؤكّد إدراك السلطة العثمانية بأن التمر يعدّ الغذاء الأساسيّ لمجتمع متصرفية الأحساء، فينبغي مراعاة ذلك عند فرض الضريبة عليه: "ويمكن القول إن التمر هو غذاء كل ذي روح. ولهذا السبب فهو يحظى بانتشار وشهرة محلية. إن مزارع شجر النخيل الموجودة في منطقتي الأحساء والقطيف تفوق الثلاثين إلى الأربعين ألف مزرعة، وجميع هذه المزارع معمورة. وفي حالة أخذ عشر ذلك بحقه، فسوف يتحصّل مبلغ جيّد جدًّا"[11].

- أنظمة تحقيق السياسة الضريبية العثمانية وأثرها في المجتمع:

لتحقيق السياسة الضريبية في المنطقة اتبعت السلطة العثمانية نظامين أساسيين لا بدّ من الإشارة إليهما، ومدى تأثيرهما في المجتمع، وفي علاقة فئات المجتمع بالسلطة العثمانية، من خلال الكشف عن بعض الأحداث المرتبطة بهذه الأنظمة:

الأول: نظام الأمانة:

وهو مسؤولية السلطة العثمانية بتحصيل أموال الضرائب، والرسوم، مباشرةً من المكلّفين بدفعها[12]، ولقد طُبِّق نظام الأمانة في بداية الوجود العثماني في المنطقة عن طريق المجالس الأهلية المشكّلة محليًّا، والأشخاص الذين يختارون من المجتمع، حتى لا يكون هناك اعتراض عند جمع الضرائب الشرعية[13]. وقد دلّ على تطبيق هذا النظام في متصرفية الأحساء ما ذكره مدحت باشا: "وبعد وصول الفرقة العسكرية واستقرارها بدأ الشروع في وضع ذلك بواسطة الموظفين المعينين ومعرفتهم، وأول ما أنفذ هو عشر التمر، أساس المحاصيل، سواء كان نقدًا أو عينًا"[14]. وقد واجه هذا النظام عدّة مشكلات واعتراضات من مجتمع الحاضرة، لاسيما مبالغة بعض الموظفين في تقدير الضريبة المستحقة، فخلق نوعًا من الاضطرابات والاختلافات بين الأهالي وموظفي الدولة كثيرًا.

ومن أوجه تدهور العلاقة بين مجتمع متصرفية الأحساء والسلطة العثمانية، التي تأثرت نتيجة تطبيق هذا النظام، ما حدث في عهد المتصرف محمد سعيد باشا (1288-1302هـ/ 1881- 1885م)، فقد كانت بعض المزارع في قضاء القطيف تنتج 2000 قلّة[*] تمر، إلا أن الإنتاج انخفض بشدة في شهر ربيع الأول 1299ه/ 1882م إلى 500 قلّة. ويعود ذلك إلى الحالة الأمنية المضطربة التي أثّرت في الإنتاج الزراعي، ومع هذا طالب المتصرف فئة الزراع بدفع الضرائب على أساس الإنتاج القديم، وهو 2000 قلّة؛ فأدّى ذلك إلى اعتراض المزارعين ورفضهم دفع الضريبة لعدم مقدرتهم على ذلك، علاوة على ذلك فإن الضريبة المفروضة لا تساوي إنتاجهم الضعيف في ذلك العام، إلا أن المتصرف لم يقبل استرحامهم، بل هدّدهم باستخدام القوة العسكرية في حال استمرار رفضهم.

الجدير بالذكر أن فترة المتصرّف محمد سعيد باشا كانت نموذجًا لإثارة القلاقل والضغط الاقتصاديّ على فئات المجتمع؛ لإجبارهم على دفع الضرائب، وإن قدّموا التماساتهم ووضّحوا الظروف والأسباب، فقد استخدم مع فئات المجتمع سياسة تعسفية؛ لجمع أموالهم والاستحواذ عليها، فقد كتب وكيل البحرين البريطاني بأن باشا الأحساء يجمع الأموال بكلّ الطرق الممكنة، دون النظر في شرعية جبايتها، وأنه يصرّ على تحصيل كلّ المتأخّرات، ولا يقبل عذرًا، واتّهمه بالرشوة كذلك(15).

كما أدّى عدم مراعاة السلطة العثمانية للمجتمع والقدرة الاقتصادية إلى تفكّك اجتماعيّ، فقد هجر عدد من أهالي الأحساء والقطيف مناطقهم عدّة مرات، متوجّهين إلى البحرين، هربًا من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، وتحمّلهم أعباءَ مالية لا علاقة لهم بها، وتجاوزت قدرتهم المادية(16). ففي المحرم 1309ه/ يونيو 1891م أرسل متصرف الأحساء خطابًا إلى الشيخ عيسى، شيخ البحرين، يطلب منه تسليم ثمانية وعشرين شخصًا لجؤوا إليه، نتيجة للسياسة الضريبية التعسفية التي اتبعتها السلطة العثمانية في جمع الضرائب، والتي شكّلت ضغطًا ماديًّا عليهم، ولكن لا يبدو أنه قد اتّخذ قرارًا بشأن ذلك(17).

وفي عهد المتصرف إبراهيم فوزي باشا (1311– 1314ه/ 1894– 1896م) زادت مخاوف فئات المجتمع من السياسة الضريبية العثمانية، خاصة بعدما أرسل قوةً عسكرية في عام 1312ه/ 1895م تراوح عددها بين عشرة إلى خمسة عشر جنديًا، واضطرّ عدد من الأهالي إلى التوجّه إلى البصرة، لمقابلة الوالي، وتقديم الشكوى والالتماسات، وبناء على ذلك كوّنت لجنة لدراسة الوضع الاقتصاديّ المتردي في المنطقة إلا أن هذه اللجنة لم تصل إلى قرار لتخفيف الأعباء المالية على المجتمع(18).

وفي عام 1314هـ/ 1896م طُبِّقت السياسة الضريبية بإجحاف في فرض ضرائب عالية المقدار على التمور، دون مراعاة للتدهور الأمني للمنطقة، فاضطرّ كثير من السكان إلى هجر أراضيهم، والاستقرار في البحرين(19)، وقد أثار ازدياد أعداد المهاجرين النازحين إلى البحرين من متصرفية الأحساء قلق البريطانيين، وكانت كثرة هذه الهجرات نتيجة حتمية لممارسة السلطة العثمانية سياستَها التعسفية في جمع الضرائب والرسوم(20).

كما اتّبع المتصرف سياسة ضريبية غير مناسبة في التعامل مع القبائل، فقد طالبهم بزيادة الضرائب والرسوم؛ وهذا ما دفع بقبيلة العجمان إلى التذرّع بعدم مقدرتها على تحقيق هذه المطالب، واشترطت مساعدتها في استعادة ما نهبته منها قبيلة مطير، فما كان من المتصرف إلا أن وافق، وبذلك أوقع المتصرف نفسه في دوامة الصراع والنزاع بين القبائل، الذي لا نهاية له، حتى عزل(21).

ومن خلال ما استعرضناه اتّضح فشل السياسة الضريبية العثمانية القائمة على أساس "نظام الأمانة" في جمع الضرائب من فئات مجتمع المتصرفية، وقد أدّى في كثير من الأحيان إلى التصادم مع موظفي السلطة العثمانية، ولجؤوها إلى حلّ هذه المشكلة بالقوة؛ فأدّى ذلك إلى نفور عدد من الأهالي، ونزوحهم إلى الأقاليم المجاورة، وكان لذلك أثر كبير في العلاقة بين السلطة العثمانية ومجتمع متصرفية الأحساء.

الثاني: نظام الالتزام:

وهو تكليف السلطة العثمانية شخصًا من المجتمع المحلي، يكون من الموالين لها، بدفع الضريبة السنوية للدولة العثمانية، مقابل أن يتولى هو جمع الضرائب من الأهالي بأي وسيلة أراد، ويطلق عليه "ملتزم"، وكثيرًا ما يستغلّ الملتزم ظروفَ السكان الاقتصادية من تجار ومزارعين عند دفع الضرائب والرسوم، محاولًا الحصول على فوائد من التزام تلك السنة المحدّدة له[22].

أمّا مدّة الالتزام فالحدّ الأدنى لها سنة واحدة، وقد تزيد عن ذلك حسب المورد الاقتصادي[23]، كما أن أيّ ملتزم يعرّض نفسه للعقاب إذا لم يلتزم بتعليمات تحصيل الضريبة، أو غشَّ أو تحايل في عملية جمع الضرائب، حسب المادة الخامسة عشرة من القانون[24]. ومن أشهر الملتزمين في متصرفية الأحساء أحمد بن مهدي نصر الله، الذي عاش في فترة الحكم السعودي وبداية العهد العثماني الثاني. ثم جاء من بعده منصور بن جمعة، فكان يجمع ضرائبَ تصل إلى مليون روبية هندية سنويًّا[25]، وكان يستخدم طرقًا متعدّدة لابتزاز أموال سكان الإقليم، ومما أيّد ذلك الشكوى التي رفعها أهالي القطيف موضّحين معاناتهم ووقوع الظلم عليهم وعلى تجارتهم، وتعرضّهم للنهب والسلب من منصور باشا وأخيه عبدالحسين، مستغلّين ثقة السلطة العثمانية فيهم، وطالب مجتمع القطيف بنقلهم من بلدتهم[26].

ونتيجة لهذه السياسة الضريبية التي تأثر بها مجتمع متصرفية الأحساء تراجعت الأوضاع الاقتصادية، وتضاءلت القدرة الإنتاجية لفئات المجتمع؛ وهو ما أدّى إلى تأخّر شامل في جميع مرافق الحياة، وكسدت التجارة، وأهملت الزراعة[27]، وظلّ الصراع قائمًا بين مجتمع الأحساء والمتصرفين العثمانيين، وقد هجر عدد من أهالي الأحساء في كثير من المرات المنطقة إلى البحرين هربًا من ثقل الضرائب المفروضة عليهم، فضلًا عن اضطراب الأمن المجتمعي، وكان لسان حالهم يقول: "إن هذه القطعة من نجد تعذّرت فيها الإقامة، وامتنعت فيه الاستقامة"[28].

- دور المجتمع في مواجهة السياسة الضريبية العثمانية:

أسهم عدد من فئات مجتمع متصرفية الأحساء في التخفيف من معاناة المجتمع من هذه السياسة الضريبية المجحفة، وخاصة عندما يرتبط الأمر بمحصول "التمر"، لأنه المنتج الأول في الأحساء، ولأهميته لكلّ فئات مجتمع المتصرفية عامة، وطبقاته عامة، والطبقة الفقيرة خاصة[29]، فكان رفع تسعيرة التمر يعني رفع الضريبة؛ وهو ما يؤدّي إلى ضغط ماديّ على المجتمع، وخاصة الفئات الذي يشكّل التمر غذاءه الأساسيّ.

وقد عبّر المجتمع عن غضبه وسخطه بسبب رفع تسعيرة التمر في أثناء الوجود العثماني، ومن أوجه هذا الرفض إغلاق الدكاكين والإضراب عن العمل، واستنفار فئات المجتمع، والتجمّع عند مقرّ السلطة العثمانية في الهفوف، ورفع الشكاوى إلى المتصرّف، وفي حالة عدم استجابته ترفع إلى والي البصرة أو بغداد، وإن لم يستجَبْ لهم ترفع إلى السلطان العثماني مباشرةً[30].

فقد أصيبت التمور عام 1317هـ/ 1900م بوباء الغفار، وأثر ذلك في قيمتها، خاصة نوعي الخلاص والرزيز، فاقترح أعضاء مجالس إدارة النواحي تسعيرةً جديدةً للتمور، متناسبة مع الضرر الذي أصابه، حتى تتمكّن فئات المجتمع التي تعتمد على التمور اعتمادًا كليًّا من دفع الضريبة[31].

وعلى الرغم من هذه المحاولات المجتمعية إلا أن السلطة العثمانية لم تلتزم بسياسة ضريبية ثابتة، فقد فرضت ضرائبَ إضافيةً، ورسومًا متعدّدةً على مجتمع متصرفية الأحساء؛ وهو ما أثقل كاهلهم على اختلاف فئاتهم، فعجز المجتمع عن دفع الضرائب لتغطية النقص الذي تعانيه الخزينة العثمانية، علاوةً على ذلك تعاملت السلطة العثمانية بالأسلوب العسكري التعسفيّ لإجبار الأهالي على دفع الضرائب، أو استغلال الملتزمين لطبقة المجتمع المقتدِرة، فما كان من الأهالي إلا طلب إعفائهم من دفع بعض الضرائب[32].

ففي عام 1318هـ/ 1900م رفع أهل الأحساء خطابًا إلى السلطان العثماني مباشرةً، موضّحين معاناتهم، ومطالبين بإسقاط الزيادة المستحدَثة على ضريبة التمر، لاسيما أنهم قد سبق لهم أن رفعوا خطابًا قبل ذلك، إلا أن السلطات العثمانية تجاهلته، ويعدّ هذا الخطاب العربي نموذجًا معبّرًا عن مدى معاناة فئات مجتمع متصرفية الأحساء من السياسة الضريبية العثمانية؛ ومما زاد الوضع سوءًا تغيّر مقدارها بين فترة وأخرى، حسب ما تقرّه الإدارة المحلية التي لا تراعي قدرة المجتمع، كما كشف الخطاب حالتهم المعيشية، وقدرتهم المادية، وعجزهم عن دفع هذه الالتزامات المالية غير الثابتة، ومدى تأمّلهم بالوجود العثماني عند قدومه إلى الأحساء، مذكّرين بما وعدهم به قائد الحملة محمد نافذ باشا، كما وضّحوا ما نتج عن هذه الاستحداثات من تفكك اجتماعي[33].

ومما جاء في الخطاب: "**ليس بأيدينا شي من الصنايع نعتاش به غير أننا في قطعة برية، ليس فيها سوى النخل، ومؤنته وعمارته بمشقة وصعوبة ومصارف كلية نؤدّي الزكاة الشرعية...، ولما قدمة عساكر الدولة العلية إلينا تلقيناها بالقبول والاستبشار، واستقبلناها بالطاعة والاختيار...، وقد قرَّ القرار مع مقدّم العساكر الشاهانية فريق محمد نافذ باشا أن لنا أمان الله وأمان الدولة العلية على أنفسنا وأموالنا، وأن لا يؤخذ منّا إلا الزكاة الشرعية، إلا أن الواقع يخالف ما وعدتم به؛ مما أدّى إلى هجرة المزارعين للبساتين، هذا ومن مدّة ستّ سنوات كل سنة يحصل علينا زيادة في الزكاة...، حتى إن جملة من البساتين انعدمة، وسبب انعدامه كل ما خرب بستان ضمة زكاته على غيره، وكهذا البساتين تخرب والزكاة تزيد، وبالخصوص فهذه السنة المباركة التي سنة 315 مالية قطعة الحكومة المحلية ثمن من التمر بخمسة أريل وربع ريال – كلمة غير واضحة "سحال" – إن قيمت المن ريالان ونصف ريال، فصار ثمن المن**

قيمت منين، فاسترحمنا لدى حكومة المحلية بأن تأخذ الزكاة عينا او بدلا يمثل قيمت – سحال – فلم تلتفت إلينا، فكنا في غاية الضرر، وقد طلبت منا يوزد يارم ورسم أصناف، وقدمنا تيل غراف بتاريخ 7 مارة سنة 315 وذى نومرو 193– يقصد نمرته أو رقمه – واكدناه بتاريخ 8 غسوس سنة 315 وذى نومره 2464، وبينما نحن ننتظر عواطف الرحمة اذ سمعنا أنه يطلب منا علاوة على ذلك يوزد التي، فاندهشنا غاية الاندهاش وانزعجنا وسقطة قلوبنا لعدم اقتدارنا على التسليم لقلة ماليتنا، ولأجل تأخير الجواب بادرنا بتحرير هذه العريضة خوفا من الحكومة المحلية، لأن لا تلجئنا الى الضيعة والفرار، وطمعا في مراحم الدولة العلية بالتصدق والعطوف علينا بما عدى الزكاة الشرعيه، لكوننا فقراء ضعفاء مساكين اهلا للصدقه والصله ومحبين للدولة العلية، وإذ لم تشملنا مرحمة المعافاة لم يبق لنا في املاكنا معيشة، بل كانت وسيلة الى ضررنا وفرارنا وترك اولادنا وديارنا، فاذا كنا مجبورين لطلب الراحة بتقديم جملة املاكنا الى الحضرة الشاهانيه فها نحن مقدموها فنسترحم قبولها منا حتى نأمن على انفسنا، ويزول ما بنا من الترح..." [34].

وفي عام 1319ه/ 1901م قرّرت الدولة العثمانية فرض ضريبة استثنائية على محصول البرسيم، فاجتمع عدد من علماء الأحساء ووجهائها، واتّفقوا على جمع مبلغ من المال لإرسال وفد منهم إلى ولاية البصرة لمقابلة الوالي، ووُفّقوا إلى جمع أربعة آلاف ريال فرانسي، وتوجّه الوفد برئاسة الشيخ صالح العلجي، وكان معه عبدالعزيز بن مسعود وعبداللطيف بن جبر[35].

وقد قابل العلجي ومرافقوه طالبَ النقيبَ حاملين معه مَظلمة أهالي الأحساء، وأنشده قصيدة من سبعة وأربعين بيتًا، تحدَّث العلجي فيها عن الغرض من الزيارة، ولمّا لم يُوَفَّق العلجي في طلبه رفعَ الرسوم في اليوم الأول للمقابلة حبَّرَ قصيدةً أخرى من تسعة وثلاثين بيتًا، مادحًا السيد طالب النقيب، فنجح العلجي في مسعاه، وعاد إلى الأحساء مظفَّرًا برفع الرسوم المفروضة على أهاليها[36].

كان من شأن عدم استقرار السياسة الضريبية للإدارة العثمانية في متصرفية الأحساء اختلاف تقدير الضرائب من متصرف إلى آخر، واتّباع الأساليب التعسفية في جمع الضرائب، باستخدام القوة العسكرية، فضلًا عن تباطؤ القرارات والردود، وكان من شأن ذلك قلق المجتمع وإرباكه، وتفرّق الأسر نتيجة لهذه السياسة المجحفة"[37].

كانت السياسة الضريبية العثمانية في متصرفية الأحساء سياسة جبرية تعسفية من الدرجة الأولى؛ وهو ما أربك أبناء المجتمع، وأدّى إلى تخوفهم من البقاء، فسادت المنطقة على إثرها حالة من التذمّر والسخط، هذا من جانب، ومن الجانب الآخر استكملت السلطة العثمانية تطبيق سياستها الضريبية بممارسة أساليب التخويف والتهديد ومطاردة الفارّين. ومن الإجراءات العثمانية لإيقاف هجرة الفارّين إلى البحرين إرسالها باخرة حربية عثمانية إلى سواحل الأحساء، للقبض على كل من يحاول الهروب إلى البحرين[38].

لم تكن السياسة الضريبية العثمانية في متصرفية الأحساء سياسة ثابتة ولا واضحة، ومن ذلك أنها رفعت قيمة ضريبة التمتّع على فئات المجتمع في 15 رجب 1330هـ/ 29 يونيو 1912م، وخاصة أن الدولة العثمانية قد فرضت هذه الضريبة على ذوي الدخل المحدود من أصحاب المهن الحرة، من حلاقين ونجارين وحدادين، حتى يُسمَح لهم بمزاولة مهنهم بتصاريح ورخص رسمية، ومن ثمَّ يتسنّى لهم العمل مقابل تسديدهم تلك الضريبة، وقد أعفي منها الأطباء ومعلمو المدارس (المكاتب) [39]. وجاءت المطالبة برفع قيمة هذه الضريبة بنسبة 25% لما كانت الدولة العثمانية تواجهه من ضائقة مالية بسبب الحرب التي كانت دائرة بينها وبين إيطاليا في ولاية طرابلس الغرب (ليبيا) [40]. وقد واجهت السلطات العثمانية معارضة قوية من قبل فئات مجتمع متصرفية الأحساء ضدّ فرض هذه الضريبة، وامتنعوا عن دفعها لعدم مقدرتهم المادية في ظلّ التزامهم بدفع الزكاة الشرعية[41].

كما فرضت السلطات العثمانية على فئات مجتمع لواء الأحساء وقضاء القطيف ضرائب اضطرارية[42]، ارتبطت المطالبة بها بالظروف التي تعانيها الدولة العثمانية، كدخولها في مواجهات عسكرية، وقد شكّلت مثل هذه الضرائب، التي استحدثت بناء على ظروف الدولة العثمانية، معوّقًا كبيرًا لفئات مجتمع متصرفية الأحساء، خاصة أنها اضطرارية وغير مخطّط لها ولا معلن عنها مسبقًا بمدة. ومن هذه الضرائب تلك الضريبة التي فرضت في عام 1314هـ/ 1896م في المتصرفية على المحاصيل الزراعية، ومقدارها نصف (1/ 2%)، إضافة إلى ضريبة العشر المعتادة؛ فزاد ذلك على كاهل السكان، لعدم تمكّنهم من دفعها ، وطالبوا بمراعاة مقدرتهم المادية وما يعانونه من الفاقة والفقر[43].

وقد أدركت السلطات العثمانية معاناة مجتمع متصرفية الأحساء جراء السياسة الضريبية التي فرضتها عليهم؛ وهذا ما جعلها تتردد في فرض ضرائب إضافية، خاصة في أواخر الوجود العثماني، مثل "ضريبة الكسب"، التي يبلغ مجموعها السنوي 1800 قرش[44].

وهكذا كان أثر فرض السياسة الضريبية العثمانية سلبيًّا أدّى في كثير من الأحيان إلى التفكك الاجتماعي، وكراهية وجود السلطة العثمانية، والرغبة الملحة في الهجرة وترك الديار، بسبب التنظيمات المالية الجائرة.

- أوجه السياسة الضريبية العثمانية:

فرضت السلطات العثمانية على مجتمع متصرفية الأحساء أنواعًا من الضرائب والرسوم. ونذكر هنا عددًا منها، لمعرفة مدى ما كان يعانيه المجتمع من هذه السياسة، وعمق تأثيرها في الوجود العثماني في المنطقة، وهي:

(1) ضريبة الويركو (الضريبة الشخصية):

طُبِّقت هذه الضريبة على مجتمع متصرفية الأحساء في فترة متأخّرة نسبيًا، بعد تطبيقها في ولايات العراق، فقد بدأ تطبيقها في المتصرفية في أوائل سنة 1324هـ/ 1905م، وكانت ضريبة شخصية سنوية مقطوعة على كل شخص

متزوّج، وعرفت بأسماء عدّة، منها: ضريبة الرؤوس، وضريبة البيتية، وتحصّلها السلطة العثمانية من المزارعين، سواء كانوا مستقرين أو شبه مستقرين، حيثما يكون التحصيل ممكنًا، ومقدارها 50 قرشًا عثمانيًّا في السنة عن كل منزل. وتعدّ ضريبة الويركو عن الأسرة أكثر من كونها على المنازل، ويستثنى منها المنزل الذي يسكنه أفراد غير متزوجين[45].

وقد اعترض مجتمع متصرفية الأحساء في بداية تطبيقها، فأظهروا رفضهم الشديد؛ بسبب فقرهم، وعدم مقدرتهم المادية، وهدّدوا بترك البلاد إذا ما أصرّت الدولة العثمانية على جبايتها، فجاء ردّ الباب العالي بعدم اللجوء إلى القوة، ومحاولة جباية الضريبة تدريجيًا بالحكمة، حتى يتعوّد الأهالي عليها[46].

وكان مقدار ضريبة الويركو ستّ طوال[**] ، وحسب التعليمات المنظّمة لجباية هذه الضريبة يمكن تخفيضها عن الأشخاص غير القادرين على دفعها كاملة، أو تقسيطها عليهم، وأحيانًا كانت تلغى عن طبقة الفقراء[47].

(2) ضريبة المواشي (الكودة):

وهي الضريبة التي تؤخذ على المواشي، الإبل والأغنام والأبقار والحمير والبغال، وكان ما يؤخذ من تلك المواشي يشكّل مبلغًا مهمًا في مدخولات الخزينة العثمانية. وقد كانت ضريبة المواشي تؤخذ من كل ولايات الدولة العثمانية. وقد بدأت السلطة العثمانية بتحصيلها في متصرفية الأحساء من القبائل الموالية لها فقط، منذ قدومها إلى المنطقة عام 1288ه/ 1871م[48]. ولم تؤخذ الزكاة من القبائل التي لم تكن موالية لها، حتى تستميلها إلى جانبها، وتكسب اعترافها، وهذا يدلّ على الضعف الذي تعانيه السلطة العثمانية في الأحساء، فضلًا عن عدم قدرتها على التعامل مع القبائل البدوية فيما يحفظ حقّها كسلطة شرعية[49].

ومنذ عام 1300هـ/ 1882م بدأت تجبى ضريبة سنوية تقدّر بأربعة قروش عن كل رأس من الأغنام، وضعف المبلغ عن الإبل والأبقار، واستمرّت في أخذ ضريبة الإبل عينًا في بعض الأحيان. ويلاحظ المتتبع لسجلات الجباية أن الدولة العثمانية ركّزت اهتمامها على الإبل دون غيرها من الحيوانات، لحاجتها إليها في الخدمات العسكرية من نقل الجنود والعتاد والمؤن، بسبب ملاءمة الإبل لطبيعة المنطقة وقدرتها على التحمّل، علاوة على ذلك لم تكن الحيوانات الأخرى متوافرة بكثرة، كالأبقار والخيول والجواميس، مقارنة بأعداد الإبل.

وتجدر الإشارة إلى أن جباية الضرائب والرسوم من مجتمع بادية متصرفية الأحساء لم تكن بالأمر الهيّن على العثمانيين، فيستلزم ذلك أحيانًا إرسال قوات عسكرية في حال رفض القبائل دفع الضريبة، دون مراعاة لظروف تلك القبائل الاقتصادية، لاسيما في مواسم قلة الأمطار، أو عدم توافر المراعي في بعض الفترات[50].

(3) رسوم الكرنتينة (الحجر الصحي):

حرصت الدولة العثمانية على تحصيل رسوم الحجر الصحي على الأشخاص، وعلى السفن المحتجزة، لدواعي الإجراءات الصحية في المنافذ الخاصة بالحجر الصحي، ومقدارها عشرة قروش عثمانية عن كل شخص قادم من خارج

الأحساء[51]. وفي حال احتجاز الشخص في دائرة الحجر الصحي عليه أن يدفع مبلغًا حسب مدّة إقامته، فإن كان يومًا واحدًا فسيدفع 9,5 قرشًا، وإن كانت مدة احتجازه يومين يدفع 17 قرشًا، وإن كانت خمسة أيام فعليه أن يدفع 39,5 قرشًا عثمانيًا[52]. أما المسافر إلى خارج الأحساء فعليه أن يدفع 20 قرشًا لدائرة الحجر الصحي لكي يحصل على شهادة السلامة الصحية، يضاف إليها طابع قيمته 3 قروش، وفي حال وفاة شخص في الحجر الصحي فعلى ذويه دفع خمسين قرشًا للسماح بدفنه[53].

والجدير بالذكر أن محطة الحجر الصحي في الدولة العثمانية عامة تعدّ من أهمّ المؤسسات التمويلية للمراكز الصحية والكادر الطبي، وهي تغطي نفقاتها من خلال إيرادات مراكز الحجر الصحي في أنحاء الدولة، وتتكوّن الإيرادات من الضرائب التي تشمل الرخص الصحية التي تمنح للسفن، والضرائب التي تؤخذ من السفن مقابل مكوثها في مراكز الحجر الصحي، والضريبة التي تؤخَذ من كل زائر يقضي مدّة الحجر الإلزامية في مركز الحجر الصحي[54].

وقد انزعج رؤساء السفن (النواخذة) من كثرة الرسوم وتدابير الحجر الصحي التي فرضتها الدولة العثمانية، وخاصة في حالة انتشار وباء في المناطق المجاورة للمتصرفية[55]، فكانوا يرفعون الشكاوى بهذا الشأن، ومنها شكوى عدد من أهالي القطيف إلى صاحب المقام السامي، جناب الصدر الأعظم، بشأن احتجاز سفنهم في البصرة لمدة خمسة أيام، وبعد مرور هذه الفترة تؤخذ رسوم مقدارها تسعة مجيديات[***] على كل سفينة، وفي حال مرور ثلاثين يومًا لن يكون من الممكن تخليص تلك السفينة من الحجز، وغير ذلك من المسائل الأخرى، التي تؤثر على تجارتهم[56].

ومما جاء في هذه الشكوى التي شاركهم فيها عدد من البحارة من الكويت والبحرين: "**إن العبيد الضعاف هم من الأهالي الفقراء الذين يعملون في هذه الأنحاء. وعندما نصل إلى البصرة نضطر إلى البقاء بها خمسة أيام من باب الحجر الصحي، ويؤخَذ مبلغ تسعة مجيدي من كل سفينة. ولن نتخلص من الحجر الصحي حتى لو مرت ثلاثين يوم، إذ لن يسمح لنا بالمغادرة. وهكذا أصاب الضرر أعمالنا. وبالإضافة إلى ذلك يطلب مبلغ وقدره ثمانية عشر مجيدي من كل سفينة في حالة البقاء عشرة أيام أخرى. والحال أننا نحن العبيد الضعاف في أمسّ الحاجة إلى هذه الأموال، وذلك بسبب الفقر الذي نعاني منه. وكما هو معلوم فإن عدالة ورحمة حضرة السلطان لا تقبل هذا الظلم والتعدي. بناء عليه نرجو تخليصنا من ذلك**"[57].

كما وردت برقية في هذا الموضوع من ولاية البصرة، وتلتها برقية من أطباء الحجر الصحيّ بالبصرة جوابًا عن الاستفسار الصادر في السابق عن الموضوع المذكور. ومما جاء في هذه البرقية الأخيرة: "**إن رؤساء السفن من أهالي الكويت والبحرين والقطيف يتعلّلون كثيرًا فيما يتعلّق بموضوع إعطاء الرسوم الصحية. والحال أن رؤساء السفن الذين يتّجهون إلى الأرجاء المذكورة لا يراجعون من أجل قضاء مدّة الحجر الصحي في الفاو، خاصة أن تدابير الحجر الصحي**

قد ألغيت مؤخّرًا في البصرة؛ بسبب اندفاع العلة وزوالها، ولله الحمد والمنة. ولهذا السبب فليس هناك أي مجال لوقوع مثل هذه المشكلات..." [58].

لقد استاءت وسأمت فئات مجتمع متصرفية الأحساء من السياسة الضريبية للسلطات العثمانية، وأرهقتهم ماديًّا، حتى اضطرّ عدد منهم إلى الاستدانة وبيع ممتلكاته، ليستطيع دفع هذه الالتزامات. ومن جهة أخرى هاجر عدد آخر من أراضي المتصرفية بحثًا عن مأوى مناسب، يستطيع العيش فيه بأمان، كما أدّت تلك الضغوطات إلى صراع داخليّ في الشخص المسؤول عن الأسرة أو ولي الأمر. علاوة على ذلك شكّلت هذه السياسة الضريبية علاقةً سيئةً عمادها الجفاء بين المجتمع المحلي وممثلي السلطة العثمانية خاصة، لأنها بنيت على التناقض وعدم المصداقية، وما دلّ على ذلك ما ذكره مدحت باشا عند قدوم الحملة العثمانية، فقد أكد وتعهّد للمجتمع الأحسائي أمورًا ثم خالف ذلك بما طبق واقعًا: ..."**ومن اللازم إبلاغ هؤلاء القادة أن الدولة لا تهدف إلى جمع الأموال ولا كسبها، بل ترغب في المحافظة على حقوق الدولة العلية العثمانية، وتوفير الأمن للرعايا الصادقين، وحمايتهم من كل سوء. وبعد أن يفهموا هذه النقطة، يُصرَف النظر عن وضع الضرائب والرسوم الجمركية، على أن تُؤخَذ الضريبة لاحقًا وفقًا لمقدرة الأهالي وثروتهم، بحيث تسخّر هذه الأموال المحصّلة لصالح البلاد وعمرانها. ومن ثم تُعطى التطمينات اللازمة في هذا السياق.**" [59]".

الخاتمة

بدأ تحديد السياسة الضريبية في متصرفية الأحساء منذ الإعداد للحملة العثمانية عام 1871م/ 1288ه. وقد أوصى والي بغداد مدحت باشا بضرورة تقديم شرح مفصّل لفئات المجتمع في الأحساء عن أهداف الحملة العثمانية، وأن هدفها ليس جمع الأموال منهم، ولا فرض الضرائب والرسوم، عدا الزكاة الشرعية.

مثّل الإعلان عن السياسة الضريبية العثمانية تعهّدًا عثمانيًّا لفئات المجتمع، لبثّ الطمأنينة بينهم، إلا أن هذه السياسة لم تطبّق؛ مما سبّب صدمة اجتماعية للمجتمع.

تسبب فرض هذه الضرائب والرسوم غير المبرّرة شرعًا في عجز فئات المجتمع عن دفعها، فعبروا عن رفضهم لها، بل أصيبوا بخيبة أمل، نتيجة التناقض مع تقدّم من تعهّدات وضمانات.

اتبعت السلطة العثمانية نظامين أساسيين: نظام الأمانة، ونظام الالتزام، وقد فشل كلاهما، فتراجعت الأوضاع الاقتصادية، وتضاءلت القدرة الإنتاجية، وكسدت التجارة، وأهملت الزراعة.

أسهم عدد من فئات مجتمع متصرفية الأحساء في التخفيف من معاناة المجتمع من هذه السياسة الضريبية المجحفة، ومع ذلك فرضت السلطة العثمانية ضرائبَ إضافيةً، ورسومًا جديدةً.

اختلف تقدير الضرائب من متصرف إلى آخر، ولم تكن السياسة الضريبية العثمانية في متصرفية الأحساء سياسة ثابتة ولا واضحة.

فرضت السلطات العثمانية في الأحساء أنواعًا من الضرائب والرسوم، أهمها: ضريبة الويركو (الضريبة الشخصية)، وضريبة المواشي (الكودة)، ورسوم الكرنتينة (الحجر الصحي).

أنتجت السياسة الضريبية، التي فرضتها السلطات العثمانية على مجتمع متصرفية الأحساء، صدمة اجتماعية لأفراده، لعدّة أسباب، منها: عدم التزام هذه السلطة بالمواثيق والوعود التي أقرّتها لأهل المتصرفية عند دخولها إلى المنطقة، وتفاوت مقدار الضرائب والرسوم حسب حاجة الخزينة العثمانية ورغبات الولاة، وفشل الأنظمة العثمانية المتبعة في تحقيق السياسة الضريبية.

أثّرت هذه السياسة الضريبية المجحفة تأثيرًا قويًّا في العلاقة بين السلطة العثمانية وفئات مجتمع متصرفية الأحساء، كما أثّرت في قوة الوجود العثماني في المنطقة، ودلّت كذلك على عدم مراعاة السلطة العثمانية للقدرة الإنتاجية للمجتمع، وعدم مناسبتها لطبيعة معيشتهم؛ وهذا ما أربك المستوى المعيشي لهم، وأنتجت هذه السياسية فجوةً عميقةً بين المجتمع والسلطة، لكثرة هذه الضرائب وسياسة التعامل القائمة على الجفاء، التي اتبعها موظفو السلطة العثمانية عند جمعها.

أكّدت الأحداث والمستجدات اهتمام العثمانيين بتحقيق أكبر قدر من المكاسب عن طريق تطبيق السياسة الضريبية، أيًّا كانت نتائجها وعقباتها على فئات المجتمع، ولكن هذه السياسة الضريبية العثمانية فشلت في تحقيق الهدف من الوجود العثماني في المنطقة.

Abstract

Tax policy in Al-Ahsa administration and its community In light of the Ottoman documents

By Mashael bint Abdullah bin Ibrahim al-Mulhim

The Ottoman weakness suffered by the apparatus of the Ottoman state was an indication of the extent of its floundering in various fields.

Its policies, including the tax policy applied in its Arab states, of which the Al-Ahsa Mutasarrifate was of particular interest.

The swinging dependency between the states of Baghdad and Basra, and the Ottoman Empire defined the Ottoman tax policy in Al-Ahsa Mutasarrifate before the Ottoman campaign set foot in the lands of Al-Ahsa, and this contradictory policy was formed

Societal shock, as it often led to clashes between the groups of society and the Ottoman authority.

And expressing it through social strikes, an expression of their rejection, their inability and their inability to achieve them..

Society in order to alleviate the suffering of its groups from this unfair policy, which led to the abandonment of a number of them.

They fled, and the burdens of the Al-Ahsa Mutasarrifate lands were borne by them, heading to Bahrain, from the weight of the taxes imposed on them..

They had nothing to do with it, and it exceeded their material capacity, so this tax policy had a strong impact on existence the Ottomans in the region.

Keywords: tax policy, Al-Ahsa society, taxes, tax policy realization systems.

الهوامش:

(1) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH 44930**، تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليلة في21 شوال 1288هـ/ 2 يناير 1872م.

(2) **جريدة الزوراء**، السنة الثانية، العدد 136، 28 محرم 1288هـ/ الثلاثاء 18 أبريل 1871م، 1. جاء ذلك في جريدة الزوراء: " ... أن حماية الأهالي والتبعية المودعة من قبل الرب جل شأنه لدى السلطنة السنية ومحافظة حقوق الحكومة منحتمه في ذمتها، بناء على ذلك بموجب الأمر الصادر من حضرة السلطان أدامه الرحمن أرسل خمسة طوابير من العساكر النظامية...، لأجل إجراء ما يقتضي من الإصلاحات هناك وإزالة الإفسادات الحاصلة من المرقوم سعود...".

(3) **جريدة الزوراء**، السنة الثالثة، العدد 161، السبت 26 ربيع الثاني 1288هـ/ 14 يوليو 1871م،1.

(4) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH 44930**، تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليلة، المصدر السابق.

(5) الأرشيف العثماني، تصنيف**I.DH 44930** ، المصدر السابق.

(6) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH.44002**، (تعليمات الباب العالي لقائد الحملة العسكرية على الأحساء نافذ باشا)، 6 صفر 1288هـ/ 26 أبريل 1871م.

(7) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH 44930** ، المصدر السابق.

(8) للاطلاع على نصّ هذه الوثيقة، المؤرخة في 19 شوال 1318هـ. انظر: سهيل صابان، **من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني** (الأحساء: إصدارات نادي الأحساء الأدبي، 2009م)، 104-105.

(9) الأرشيف العثماني، تصنيف **A.RES .Y 60/12**، قصر يلدز السلطاني، دائرة رئاسة الكتابة، صورة لترجمة المحضر المكتوب باللغة العربية المقدّم بتوقيع ستة وثلاثين شخصًا من تجار نجد إلى مقام الصدارة في 24 محرم 1310هـ/ 17 أغسطس 1892م.

(10) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH44930** ، المصدر السابق. ومن دلالة اهتمام الدولة العلية بزيادة حاصلات التمور فقد نال القائمون على هذا العمل مكرمة سلطانية. انظر: الأرشيف العثماني، تصنيف **DH. MKT 344/28** ، يدور حول ضرورة زيادة واردات التمور في الهفوف، مركز لواء نجد، في 27 جمادى الآخرة 1312هـ/ 26 ديسمبر 1894م.

(11) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH44930** ، المصدر السابق؛ **جريدة الزوراء**، السنة الثالثة، العدد 210، 25 شوال 1288ه/ 6 يناير 1872م، 1.

(12) جميل موسى النجار، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1411هـ/ 1991م)، 379.

(13) الأرشيف العثماني، تصنيف **İ. DH 44230**، برقية من الوالي مدحت باشا إلى مقام حضرة الصدر الأعظم، رقم الإرسالية 4154 في 9 رجب 1288ه/ 24 يوليو 1871م.

(14) الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH44930** ، المصدر السابق.

(*) القُلّة: وحدة كيل للتمور تعادل ربع مَنّ، وتقدر وزنًا بـ60 كيلوغرامًا، وفي حدود 68,75 رطلًا إنجليزيًّا، وهي خاصة لوزن التمور بالجملة في مدينة القطيف، ولا تستخدم في الهفوف وقراها. جون غوردن لوريمر، **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة: مطابع علي بن علي، (د.ت)، 849؛ حصة بنت جمعان الزهراني، **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية** (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1425ه/ 2004م)، 712.

(15) عبدالعزيز عبدالغني إبراهيم، **أمراء وغزاة قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج: دراسة وثائقية** (بيروت: دار الساقي، 1991م)، 117.

(16) إبراهيم، **أمراء وغزاة**، 118.

(17) جون غوردن لوريمر، **دليل الخليج**، القسم التاريخي، (قطر: طبعة منقحة أعدها قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (د.ت))، ج3: 1381.

(18) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y.MTV.146/89**، برقية واردة من البصرة إلى إستانبول بشأن تصرف متصرف نجد السابق إبراهيم فوزي باشا واتّباعه أسلوبًا متعجرفًا ومتهوّرًا في حقّ الأهالي، رقمها 4263، في 24 ربيع الآخر 1314هـ/ 2 أكتوبر 1896م؛ فرج العمران، **الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية** (النجف: مطبعة النجف، 1383م)، ج4: 127-131؛ إبراهيم، **أمراء وغزاة**، 122.

(19) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y.MTV.146/89**، المصدر السابق؛ العمران، **الأزهار الأرجية**، ج4: 127-131؛ إبراهيم، **أمراء وغزاة**، 122.

(20) إبراهيم، **أمراء وغزاة**، 118، 122.

(21) الأرشيف العثماني، تصنيف **DH. MKT 378/28** ، برقية إلى مقام الصدر الأعظم في27 ذي القعدة 1312ه/ 22 مايو 1895م.

(22) الأرشيف العثماني، تصنيف **İ. DH 44930** ، المصدر السابق؛ **الدستور**، ترجمة: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري، (بيروت: المطبعة السورية، (د.ت))، مج2: 4-10؛ ساطع الحصري، **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم، 1965م)، 49-50.

(23) مدة الالتزام لجمارك صيد السمك، وأعشار الزيتون سنتان، ولأعشار المحاصيل الزراعية سنة واحدة، وقد تكون سنتين حسب الوضع، أما الأملاك الأميرية فمن سنتين إلى خمس سنوات. **الدستور**، مج1: 16.

(24) **الدستور**، مج2: 36-40.

(25) حمد القحطاني، **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء** (الكويت: ذات السلاسل، 1432هـ/ 2012م)، 314.

(26) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y.A.Res 119/58**، مذكرة من ناظر الداخلية، رقم 6204، مكتب الاتصالات إلى مقام حضرة الصدر الأعظم في 24 ذي القعدة 1320ه/ 21 فبراير 1903م.

(27) مقابلة مع الشيخ عبدالرحمن الملا، في يوم الاثنين 19 ذي الحجة 1443هـ/ 18يوليو 2022م.

(28) صابان، **من وثائق الأحساء**، 132- 137. استنادًا للوثيقة رقم 88/ HR.TO.397، شكوى تجار الأحساء من افتقاد الأمن في 7 صفر 1311هـ/ 20 أغسطس 1893م.

(29) يعدّ إقليم الأحساء من أعلى مناطق المملكة ارتفاعًا في درجات الحرارة، إذ يصل متوسط درجة الحرارة السنوي إلى 27,1 درجة مئوية، فهي منطقة مهيئة ومناسبة لإنبات النخيل ومرورها بعدّة مراحل، حتى تنبت التمر. انظر: عبدالله أحمد الطاهر، **مدينة المبرز** (الأحساء: مطابع الحسيني، 1429هـ/ 2008م)، 31.

(30) الأرشيف العثماني، تصنيف **HR. MTV 723/56** ، في 13 ربيع الآخر 1317هـ/ 20 أغسطس 1899م؛ وتصنيف **BEO 1364/102286**، يدور حول الطلب المقدّم من طرف علماء نجد وأعيانها حول إلغاء الضريبة المفروضة على محاصيل التمر في 15 شوال 1317هـ/ 15 فبراير 1900م؛ عبدالفتاح أبو علية، **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر** (الرياض: دار المريخ، 1406هـ/ 1986م)، 116-118.

(31) عبدالله السبيعي، **الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (1288-1331هـ/ 1871-1913م**، (الرياض: مطابع الجامعة الإلكترونية، 1420هـ/ 1999م)، 247.

(32) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y. PRK. AZJ 40/53**، يدور حول الاسترحام المقدم من أهالي نجد حول عدم أخذ أي شيء منهم عدا الزكاة، بسبب الفقر، في 25 محرم 1318هـ/ 24 مايو 1900م.

(33) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y. PRK. AZJ 40/53** ، المصدر السابق.

(34) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y. PRK. AZJ 40/53** ، المصدر السابق.

(35) عبد الفتاح محمد الحلو، **شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر** (د. م.: دار العلوم، 1401هـ/ 1981م)، 399- 404.

(36) الحلو، **شعراء هجر**، 399-404.

(37) الأرشيف العثماني، تصنيف **Y. PRK. AZJ 40/53** ، المصدر السابق.

(38) إبراهيم، **أمراء وغزاة**، 118.

(39) عبدالله ناصر السبيعي، **اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (1288- 1331هـ/ 1871- 1913م): دراسة وثائقية** (الرياض: مطابع الجامعة الإلكترونية، 1320هـ/ 1999م)، 194.

(40) النجار، **الإدارة العثمانية**، 372.

(41) الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO204266**، خطاب الصدارة إلى نظارة الداخلية في 15 رجب 1330ه/ 24 يونيو 1912م.

(42) الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 1364/102286**، نظارة الشؤون المالية، الإدارة العامة للرسوم والأعشار، عدد 2322 في 10 ربيع الآخر 1317هـ/ 10 أغسطس 1899م.

(43) الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 1364/102286**، المصدر السابق.

(44) الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 204266/3**، خطاب من نظارة المالية إلى حضرة سمو جناب الصدر الأعظم في 7 رجب 1330هـ/ 21 يونيو 1912م؛ تصنيف**BEO 204266/1**، برقية قلم تحريرات دائرة الصدارة إلى نظارة الداخلية الجليلة، دون تاريخ.

(45) **الدستور**، مج2: 25.

(46) الأرشيف العثماني، تصنيف **MV 113/87** ، بشأن عدم جواز جمع الضريبة الشخصية بمنطقة نجد عن طريق القوة، وضرورة أخذها تدريجيًّا، في 22 ربيع الأول 1324ه/ 16 مايو 1906م؛ وتصنيف **BEO 2832/212368**، يدور حول أخذ الضريبة الشخصية من أهالي نجد تدريجيًّا، في 28 ربيع الأول 1324هـ/ 22 مايو 1906م؛ وتصنيف **BEO 2835/212565**، يدور حول أخذ الضريبة الشخصية من أهالي نجد، تدريجيًّا، 2 ربيع الآخر 1324هـ/ 26 مايو 1906م.

(**) الطويلة: وهي عملة مضروبة من الفضة على شكل قضيب طوله واحد ونصف إنش وهو أشبه بملقط، وهي نقد فارسي انتشر في منطقة الخليج العربي. أبوعلية، **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية**، 376.

(47) السبيعي، **اقتصاد الأحساء**، 181-182.

(48) الأرشيف العثماني، تصنيف **İ. DH 44930** ، المصدر السابق.

(49) الأرشيف العثماني، تصنيف **İ. DH 44930** ، المصدر السابق.

(50) السبيعي، **اقتصاد الأحساء**، 189-190.

(51) النجار، **الإدارة العثمانية**، 375.

(52) السبيعي، **اقتصاد الأحساء**، 207-208.

(53) النجار، **الإدارة العثمانية**، 375.

(54) خلود اليوسف، **البصرة في العهد الحميدي 1876-1908م**، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة، 1412هـ/ 1992م، 54.

(55) كان الشيخ عيسى بن علي آل خليفة يمنع دخول البدو القادمين من متصرفية الأحساء إلى البحرين في حال انتشار الأوبئة في القطيف والبدع، كالكوليرا والسل، وفي حال إصابة شخص بأي مرض معدٍ فإنه ينقل إلى خارج المدينة، ويترك هناك دون رعاية. انظر: علي أبا حسين، "لمحات من الأحوال السياسية بالبحرين في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة"، **مجلة الوثيقة**، مركز الوثائق التاريخية، البحرين، العدد 28، السنة 14، صفر 1416هـ/ يوليو 1995م، 20.

(***) المجيدي: عملة عثمانية فضية، تنقسم إلى فئات: نصف مجيدي، وربع مجيدي، وثمن مجيدي، وتساوي 20 قرشًا. عبدالله بن إبراهيم الغملاس، **تاريخ الزبير والبصرة مع إشارات إلى تاريخ الكويت والأحساء**، تحقيق: عماد عبدالسلام رؤوف (بغداد: دار دجلة؛ عمان: دار الخزامى، ط1، 1426هـ/ 2006م)، 89.

(56) الأرشيف العثماني، تصنيف **A.MKT. MHM 581/2** ، برقية من نظارة الشؤون الصحية، غرفة المكاتبات إلى صاحب المقام السامي، جناب الصدر الأعظم، في 2 صفر 1319هـ/ 20 مايو 1901م.

(57) الأرشيف العثماني، تصنيف **A.MKT. MHM 581/ 2** ، ترجمة البرقية المكتوبة باللغة العربية، بتاريخ 8 مايس 1317ه، المقدمة من البصرة بتوقيع أحد عشر شخصًا من أهالي الكويت والبحرين والقطيف، إلى مقام الصدارة العظمى الجليلة، في 3 صفر 1319هـ/ 21 مايو 1901م.

(58) الأرشيف العثماني، تصنيف **A.MKT. MHM 581/2** ، المصدر السابق.

(59) الأرشيف العثماني، تصنيف **İ DAH 44002**، المصدر السابق.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: المصادر:

- **الوثائق:**

- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 204266/1**، برقية قلم تحريرات دائرة الصدارة إلى نظارة الداخلية الجليلة، دون تاريخ.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 204266/3**، خطاب من نظارة المالية إلى حضرة سمو جناب الصدر الأعظم، في 7 رجب 1330ه/ 21 يونيو 1912م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **DH. MKT 378/28** ، برقية إلى مقام الصدر الأعظم في 27 ذي القعدة 1312ه/ 22 مايو 1895م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 1364/102286** ، نظارة الشؤون المالية الإدارة العامة للرسوم والأعشار، عدد 2322، في 10 ربيع الآخر سنة 1317هـ/ 10 أغسطس سنة 1899م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 1364/102286** ، يدور حول الطلب المقدم من طرف علماء نجد وأعيانها حول إلغاء الضريبة المفروضة على محاصيل التمر، في 15 شوال 1317هـ/15 فبراير سنة 1900م.

- الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH 44930** ، تقرير مدحت باشا إلى مقام الصدارة العظمى الجليلة، في 21 شوال 1288ه/ 2 يناير 1872م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **Y.A.Res 119/58**، مذكرة من ناظر الداخلية رقم 6204، مكتب الاتصالات إلى مقام حضرة الصدر الأعظم، في 24 ذي القعدة 1320ه/ 21 فبراير 1903م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف**HR. MTV 723/56** في13ربيع الآخر 1317هـ/20 أغسطس 1899م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **I.DH.44002**، تعليمات الباب العالي لقائد الحملة العسكرية على الأحساء نافذ باشا، في 6 صفر 1288هـ/ 26 أبريل 1871م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO204266**، خطاب الصدارة إلى نظارة الداخلية، في 15 رجب 1330ه/ 24 يونيو 1912م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **A.RES .Y 60/12**، قصر يلدز السلطاني، دائرة رئاسة الكتابة، صورة لترجمة المحضر المكتوب باللغة العربية المقدم بتوقيع ستة وثلاثين شخصًا من تجار نجد إلى مقام الصدارة، في 24 محرم 1310ه/ 17 أغسطس 1892م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **DH. MKT 344/28**، يدور حول ضرورة زيادة واردات التمور في الهفوف، مركز لواء نجد، في 27 جمادى الآخرة 1312هـ/ 26 ديسمبر 1894م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **Y. PRK. AZJ 40/53**، يدور حول الاسترحام المقدم من أهالي نجد حول عدم أخذ أي شيء منهم عدا الزكاة بسبب الفقر، في 25 محرم 1318هـ/ 24 مايو 1900م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **89/Y.MTV.146**، برقية واردة من البصرة إلى إستانبول بشأن تصرف متصرف نجد السابق إبراهيم فوزي باشا واتّباعه أسلوبًا متعجرفًا ومتهوّرًا في حقّ الأهالي، رقمها 4263، في 24 ربيع الآخر 1314ه/ 2 أكتوبر 1896م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **İ. DH 44230**، برقية من الوالي مدحت باشا إلى مقام حضرة الصدر الأعظم، رقم الإرسالية 4154، في 9 رجب 1288ه/ 24 يوليو 1871م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **MV 113/87**، بشأن عدم جواز جمع الضريبة الشخصية بمنطقة نجد عن طريق القوة، وضرورة أخذها تدريجيًّا، في 22 ربيع الأول 1324ه/ 16 مايو 1906م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 2832/212368**، يدور حول أخذ الضريبة الشخصية من أهالي نجد تدريجيًّا، في 28 ربيع الأول 1324/ 22 مايو 1906م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **BEO 2835/212565**، يدور حول أخذ الضريبة الشخصية من أهالي نجد تدريجيًّا، 2 ربيع الآخر 1324هـ/ 26 مايو 1906م.
- الأرشيف العثماني، تصنيف **A.MKT. MHM 581/2**، برقية من نظارة الشؤون الصحية، غرفة المكاتبات إلى صاحب المقام السامي جناب الصدر الأعظم، في 2 صفر 1319ه/ 20 مايو 1901م.

- الأرشيف العثماني، تصنيف **A.MKT. MHM 581/ 2**، ترجمة البرقية المكتوبة باللغة العربية، بتاريخ 8 مايس سنة 1317ه، المقدمة من البصرة بتوقيع أحد عشر شخصًا من أهالي الكويت والبحرين والقطيف، إلى مقام الصدارة العظمى الجليلة، في 3 صفر 1319هـ/ 21 مايو 1901م.

- **الصحف:**

- **جريدة الزوراء**، السنة الثانية، العدد 136، 28 محرم 1288هـ/ الثلاثاء 18 أبريل 1871م.
- **جريدة الزوراء**، السنة الثالثة، العدد 161، 26 ربيع الثاني 1288هـ/ السبت 14 يوليو 1871م.
- **جريدة الزوراء**، السنة الثالثة، العدد 210، 25 شوال 1288ه/ 6 يناير 1872م.

ثانيًا: المراجع:

- **المقابلات:**

- مقابلة مع الشيخ عبدالرحمن الملا، في يوم الاثنين، 19 ذي الحجة 1443هـ/ 2022/7/18م.

- **الكتب:**

- أباحسين، علي. "لمحات من الأحوال السياسية بالبحرين في عهد الشيخ عيسى بن علي آل خليفة"، **الوثيقة**، مركز الوثائق التاريخية، البحرين، العدد الثامن والعشرون، السنة الرابعة عشرة، صفر 1416هـ/ يوليو 1995م، 20.
- إبراهيم، عبدالعزيز عبدالغني. **أمراء وغزاة قصة الحدود والسيادة الإقليمية في الخليج** (دراسة وثائقية) (بيروت: دار الساقي، 1991م).
- أبوعلية، عبدالفتاح. **دراسات في تاريخ الجزيرة العربية الحديث والمعاصر** (الرياض: دار المريخ، 1406هـ/ 1986م).
- الحصري، ساطع. **البلاد العربية والدولة العثمانية** (بيروت: دار العلم، 1965م).
- الحلو، عبدالفتاح محمد. **شعراء هجر من القرن الثاني عشر إلى القرن الرابع عشر** (د. م.: دار العلوم، 1401هـ/ 1981م).
- **الدستور**، ترجمة: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة وتدقيق: خليل أفندي الخوري، مج2 (بيروت: المطبعة السورية، (د.ت)).
- **الدستور**، ترجمة: نوفل أفندي نعمة الله نوفل، مراجعة: خليل أفندي الخوري، مج1 (بيروت: المطبعة السورية، (د.ت)).
- الزهراني، حصة بنت جمعان. **الحياة الاجتماعية والاقتصادية في الدولة السعودية الثانية** (الرياض: دارة الملك عبدالعزيز، 1425ه/ 2004م).
- السبيعي، عبدالله ناصر. **اقتصاد الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (1288- 1331هـ/ 1871-1913م): دراسة وثائقية** (الرياض: مطابع الجامعة الإلكترونية، 1320ه/ 1999م).
- السبيعي، عبدالله. **الحكم والإدارة في الأحساء والقطيف وقطر أثناء الحكم العثماني (1288-1331هـ/ 1871- 1913م** (الرياض: مطابع الجامعة الإلكترونية، 1420هـ/ 1999م).
- صابان، سهيل. **من وثائق الأحساء في الأرشيف العثماني** (الأحساء: إصدارات نادي الأحساء الأدبي، 2009م).
- الطاهر، عبدالله أحمد. **مدينة المبرز** (الأحساء: مطابع الحسيني، 1429ه/ 2008م).
- العمران، فرج. **الأزهار الأرجية في الآثار الفرجية**، ج4 (النجف: مطبعة النجف، 1383م).

- الغملاس، إبراهيم. **تاريخ الزبير والبصرة مع إشارات إلى تاريخ الكويت والأحساء**، تحقيق: عماد عبدالسلام رؤوف (بغداد: دار دجلة؛ عمان: دار الخزامى، ط1، 1426ه/ 2006م).
- القحطاني، حمد. **الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية في إقليم الأحساء** (الكويت: ذات السلاسل، 1432هـ/ 2012م).
- لوريمر، جون غوردن. **دليل الخليج**، القسم التاريخي، ج3، طبعة منقحة أعدّها: قسم الترجمة بمكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة: مطابع علي بن علي، (د.ت)).
- لوريمر، جون غوردن. **دليل الخليج**، القسم الجغرافي، ج2، ترجمة: مكتب صاحب السمو أمير دولة قطر، (الدوحة: مطابع علي بن علي، (د.ت)).
- النجار، جميل موسى، **الإدارة العثمانية في ولاية بغداد من عهد الوالي مدحت باشا إلى نهاية الحكم العثماني (1869-1917م)** (القاهرة: مكتبة مدبولي، 1411هـ/ 1991م).
- اليوسف، خلود. **البصرة في العهد الحميدي 1876- 1908م**، رسالة ماجستير، جامعة البصرة، البصرة، 1412هـ/ 1992م.